مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
العدد الثامن عشر- محرم 1447هـ- يوليو 2025م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

ظواهر العدول عن الأصل في القاعدة - شعر الحارث بن عُبَاد- نموذجًا

د. عبدالله جبران عبدالله القحطاني*
badar99968@gmail.com

تاريخ الاستلام: 15/ 10/ 2024	تاريخ القبول: 30 / 11/ 2024م

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظواهر العدول عن الأصل في القاعدة - شعر الحارث بن عُبَاد- نموذجًا. وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة مباحث، يسبقها مقدمة؛ فتمهيد، ويعقبها خاتمة وفهارس فنية؛ فأما التمهيد ففيه ثلاثة عناصر؛ خُصِّصَ الأول للتعريف بالحارث بن عُبَاد وشعره، واستعرض الثاني عوارض التركيب والعدول عن الأصل، وتناول العنصر الثالث العدول عن الأصل والترخُّص. ثم جاء الحديث عن تلك المباحث الثلاثة، حيث خُصص **المبحث الأول** للعدول عن الأصل المطّرد ويشتمل على أربعة مطالب، المطلب الأول: العدول عن الأصل بتقديم الخبر على المبتدأ، والمطلب الثاني: العدول عن الأصل بوقوع المبتدأ نكرة، والمطلب الثالث: العدول عن الأصل بوقوع الخبر اسمًا من أسماء الاستفهام، والمطلب الرابع: العدول عن الأصل بالاستغناء عن إحدى التاءين من الفعل المضارع. أما **المبحث الثاني** فكان للعدول عن الأصل غير المطّرد وفيه ثلاثة مطالب، الأول: العدول عن الأصل في صرف الممنوع ومنع المنصرف، والثاني: العدول عن الأصل في قصر الممدود ومدّ المقصور، والثالث: العدول عن الأصل من همزة القطع إلى همزة الوصل والعكس. **والمبحث الثالث** يشتمل على تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد.

الكلمات المفتاحية: ظواهر، العدول عن الأصل، الحارث بن عباد

* دكتوراه في (اللغويات) جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

https://doi.org/10.71311/.v6i1.211

The Phenomena of Deviation from the Origin in the Rule - The Poetry of Al-Harith Bin Ubad - A Model.

Dr. Abdullah Gubran AL qahtani *
badar99968@gmail.com

Accepted: 30- 11-2024	Received: 15 -10 -2024

:Abstract

The study aims at studying the phenomena of deviation from the origin in the rule - the poetry of Al-Harith Bin Ubad - A Model. The study is presented in one chapter, it is divided into three sections, preceded by an introduction and a preface, followed by a conclusion and technical indexes. The preface contains three components: The first was devoted to introducing Al-Harith bin Abbad and his poetry, the second reviewed the symptoms of composition and deviation from the original, and the third element dealt with deviation from the original and concessions. Then came the talk about those three topics, where the first topic was devoted to departing from the established principle and includes four demands. The first requirement: deviating from the original by placing the predicate before the subject, the second requirement: deviating from the origin by the occurrence of the subject being indefinite, and the third requirement: deviating from the origin by the occurrence of the predicate. One of the interrogative nouns, and the fourth requirement: deviating from the original by omitting one of the two ta's from the present tense verb. As for the second topic, it was about departing from the non-progressive origin, and it had three requirements: the first: departing from the origin in conjugating the non inflected and preventing the inflected, the second: departing from the origin in shortening the extended one and extending the shortened one, and the third: departing from the original from the hamzat al-qat` to the hamzat al-wasl and vice versa. The third section includes applications from the poetry of Al-Harith bin Abbad.

Keywords: phenomena, deviation from the original, Al-Harith ibn Abbad

* PhD in Linguistics, King Khalid University, Saudi Arabia

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

مقدمة

لا يزال الشعر في تراثنا العربي نبعًا لا ينضب، ومعينًا يتدفق بما يروي عطش الباحثين فيه قديمًا وحديثًا، فعكف على دراسته الأدباء والبلغاء والنحاة، ووقفوا على مواطن الإبداع والجمال فيه، كما استخرجوا من درره ما يريدون، وقد وجدت أن شعر الحارث بن عُبَاد جديرٌ بالدراسة؛ مما دفعني لاختيار هذا الموضوع؛ فالحارث بن عُبَاد بن قيس بن ثعلبة البكري، أبو المنذر، حكيم جاهلي، كان شجاعًا، وشاعرًا، ومن السادات في قومه.

لذا حظي العدول عن الأصل في النحو العربي -فيما أعلم- بدراسات مستقلة متخصصة، أذكر هنا أهمها[1]:

1) ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية. رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو، مقدمة من الباحثة: فاطمة حسن عبدالرحيم شحادة. 1415هـ، جامعة أم القرى - قسم الدراسات العليا - فرع النحو.

قسمت الباحثة رسالتها إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول: ظاهرة التزام الأصل في الدراسات النحوية.

الباب الثاني: ظاهرة العدول عن الأصل في الدراسات النحوية.

الباب الثالث: ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية.

وتعد هذه الرسالة بما تضمنته من أبواب مختلفة عن دراستي؛ لأنّها تناولت عدة جوانب مختلفة هي: ظاهرة الالتزام بالأصل في الدراسات النحوية، وظاهرة العدول عن الأصل في تلك الدراسات، وظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية. أما دراستي فهي تخصّ "ظواهر العدول عن الأصل في القاعدة" كما أنّها تخصّ مدوَّنة أخرى هي" شعر الحارث بن عُبَاد".

2) العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة مقدمة من الباحثة: نجلاء محمد نورعبدالغفورعطار. 1415هـ - 1994م، جامعة أم القرى- كلية اللغة العربية- قسم الدراسات العليا- فرع اللغة.

استهلت الباحثة رسالتها بتمهيد عن المطابقة في اللغة والاصطلاح، ومظاهرها ومواقعها، وأهميتها؛ فجاءت هذه الدراسة في أربعة أبواب مستهلة بتمهيد، ومذيلة بخاتمة على النحو الآتي:

الباب الأول: العدول عن المطابقة في الجنس، وقد جاءت في فصلين كبيرين.

الباب الثاني: العدول عن المطابقة في العدد، ويشتمل على ثلاثة فصول.

الباب الثالث: العدول عن المطابقة في الإعراب، ويشتمل على موضعين.

(1) رُتّبتْ هذه الدراسات ترتيبًا تاريخيًّا؛ بُدِئتْ بالأقدم ثم الذي يليه.

الباب الرابع: أنواع أخرى من العدول عن المطابقة، وفيه فصلان.

وجاءت هذه الدراسة للحديث عن العدول عن الأصل بين أجزاء الجملة فقط، وهي دراسة تختلف عن موضوعي الذي سأتحدث فيه؛ لكونه يتناول موضوعًا محددًا هو "ظواهر العدول عن الأصل في القاعدة" في مدوّنة معيّنة هي" شعر الحارث بن عُبَاد ".

3) الاستصحاب في النحو العربي. رسالة ماجستير، مقدمة من الباحث: تامر عبدالحميد محيي الدين أنيس. 1421هـ- 2001م، جامعة القاهرة- كلية دار العلوم- قسم النحو والصرف والعروض.

تحدث الباحث في رسالته عن الاستصحاب والعدول عن الأصل، إذ ركّز على الوسائل التي يتم من خلالها العدول عن الأصل، ثم بيّن أسباب العدول عن الأصل وقسمها إلى قسمين:

*** الأسباب اللفظية ومنها:**

كثرة الاستعمال- التخفيف- كراهية اجتماع الأمثال- الاختصار- الإتباع- الاستغناء بلفظ عن آخر- إصلاح اللفظ- امتناع الجمع بين البدل والمبدل منه- المشابهة اللفظية- الفرار مما يؤدّي تغيير بعد تغيير- البُعْد عمّا يودّي إلى عدم النظير.

*** الأسباب المعنوية ومنها:**

تحقيق الفائدة- أمن اللبس- النص على المعنى أو إبرازه- المشابهة المعنوية- الاتساع في التعبير عن المعاني- المبالغة- العدول لنكتة بلاغية.

وجاءت هذه الدراسة للحديث عن الاستصحاب وما يرتبط به من العدول عن الأصل، كما تحدثت عن أنواع العدول عن الأصل، وهي دراسة مختلفة عن موضوعي الذي سأتحدث فيه؛ لكونه يتناول موضوعًا محددًا هو "ظواهر العدول عن الأصل في القاعدة" في مدوّنة محددة مختلفة هي "شعر الحارث بن عُبَاد".

4) عوارض التركيب في الأصمعيات. دراسة نحوية وصفية تطبيقية. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم اللغة العربية بكلية الآداب- في الجامعة الإسلامية بغزة، مقدمة من الباحثة: أرواح عبدالرحيم الجرو. 1435هـ - 2014م.

حيث قسمت الباحثة رسالتها إلى ثلاثة فصول يندرج تحت كل فصل منها عدة مباحث جاءت على النحو الآتي:

الفصل الأول: ويتناول عارض الحذف ويتكون من ثلاثة مباحث:

عارض الحذف الواجب- وعارض الحذف للعناصر الإسنادية- وعارض الحذف في العناصر غير الإسنادية في الشعر العربي القديم (الأصمعيات).

الفصل الثاني: تناولت فيه عارض التقديم والتأخير (الرتبة) ويتكون من مبحثين:

عارض التقديم والتأخير في الجملة الاسمية- وعارض التقديم والتأخير في الجملة الفعلية في (الأصمعيات).

الفصل الثالث: تحدثت فيه الباحثة عن عارض المطابقة ويتضمن ثلاثةَ مباحث:

* **المبحث الأول:** عارض المطابقة في النوع (التذكير والتأنيث): ويشمل عارض المطابقة في النوع بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين النعت والمنعوت، وبين التوكيد والمؤكد.

* **المبحث الثاني:** عارض المطابقة في العدد (المفرد- المثنى- الجمع): ويشتمل على عارض المطابقة في العدد بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل والفاعل، وبين النعت والمنعوت، وبين اسم كان وخبرها.

* **المبحث الثالث:** عارض المطابقة بين الضمير ومرجعه (الالتفات): ويشتمل على عارض المطابقة بين الضمير ومرجعه، وبين الضمير المثنى ومرجعه، وبين الضمير ومرجعه في الجمع، وبين الضمير ومرجعه في الخطاب والتكلم والغيبة (الالتفات).

وهذه الرسالة وجدتها تختلف عن موضوعي؛ لأنّها تتحدث عن عوارض التركيب في الأصمعيات، أما رسالتي فهي تتحدث عن موضوع" ظواهر العدول عن الأصل في القاعدة" في "شعر الحارث بن عُبَاد".

5) ظاهرة العدول في شعر عنترة. دراسة أسلوبية. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها- كلية الدراسات العليا- جامعة النجاح الوطنية- نابلس، فلسطين، مقدمة من الباحث: عمّار جابر عبد الرّحيم جرادات. 2015م.

تناولت هذه الدراسة ظاهرة العدول عن الأصل في شعر عنترة. دراسة أسلوبية، حيث قسم الباحث رسالته إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول: يتناول العدول من الناحية النظرية، حيث بيّن المفهوم اللغوي والاصطلاحي عند القدماء والمحدثين، وبيان أنواعه.

الفصل الثاني والثالث: كانت الدراسة فيهما تطبيقية أكثر منها نظرية، كما تناول فيهما العدول في علوم البيان (التشبيه والمجاز والكناية) وعلوم المعاني والتركيب (التقديم والتأخير والحذف).

وهذه الرسالة وجدتها تختلف عن موضوعي أيضًا؛ لأنّها تتحدث عن ظاهرة العدول في شعر عنترة. دراسة أسلوبية، أما رسالتي فهي تتحدث عن موضوع" ظواهر العدول عن الأصل في القاعدة" في مدوّنة محددة هي" شعر الحارث بن عُبَاد".

التعريف بالحارث بن عُبَاد وشعره

أولًا: اسمه ونسبه وحياته:

هو الحارث بن عُبَاد بن ضُبَيْعَةُ بن قَيْس بن ثَعْلَبَةَ بن عُكابَةَ بن صعب بن عليّ بن وائل بن قاسط بن هِنب بن أقصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة[1]، وذُكر للحارث ثلاثة إخوة هم: عمرو، وجُرَيْر، ومرّة. والحارث ابن عمّ سعد بن مالك، والد المرقش الأكبر، وجاء في ضبط اسمه، قول المهلهل[2]:

(1) ينظر: جمهرة النسب:537؛ الأغاني: 1689/15.

(2) عديّ بن ربيعة التغلبيّ، أخو مهلهل بن ربيعة، ينظر: معجم الشعراء:109/1.

هَتـــكْتُ بـــه بيـــوتَ بنـــي عُبَـــاد ** وبعـــضُ القتـــلِ أشفـــى للصـــدورِ[1]

أمـــا كنيتـــه، فهـــي (أبـــو بُجَـــيْر)[2]؛ وبـــه كنّـــاه الكميـــت فـــي قولـــه- وهـــو يـــذكر وفـــاء عـــدد من الرجال[3]:

ولا ابـــــنُ محلِّـــــم و أبـــــو بـــــجيرٍ ** وعُجـــب مـــن وفائـــهما عجـــيبُ[4]

ولا يختلف حال الحارث بن عُبَاد عن حال غيره من الشعراء الجاهليين؛ إذ ليس هناك ما يدل على ميلاده بدقّة، ولا ما يدلّ على شيءٍ من أخباره في نشأته الأُولى. أما تحديد عصره فقد يكون ممكنًا بالنظر إلى أهمّ حدث عاصره، وهو حرب البسوس؛ إذ يرى الباحثون والمؤرخون أنّها امتدَّت أربعين سنة، وكانت في النصف الثاني من القرن الخامس الميلادي، وامتدّت إلى أوائل القرن السادس الميلادي[5]، وكان الحارث حيًّا طوال أيام هذه الحرب.

صار للحارث بن عُبَاد اسمٌ في قومه، وشهد يوم خزاز وجادت فيه مشاهدهُ وحسن بلاؤُهُ، وبارز فرسانًا من حِمْير وقتلهم، كما أنه كان من عداد وفد العرب على كسرى والذي أرسله النّعمان بن المنّذر في ذلك الوقت.

ثانيًا: زوجاته:

تزوّج الحارث بن عُبَاد أكثر من زوجة؛ إذ أشار إليه في ذلك المفضل الضبّي بقوله: "زعموا أن الحارث بن عُبَاد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة طلّق بعض نسائه"[6].

ومن قراءتي لديوان الحارث بن عُبَاد، أجده قد ذكر أسماء نساءٍ عدّة، ولعل إحداهنَّ من زوجاته، وهنَّ: (أمامة- ومية- وسليمى- ورباب- وسلامة- وأمّ عمرو- وأمّ الأغر).

ثالثًا: ذرّيّته:

بُجَيْر الذي قتله المهلهل، وبكاه أبوه كثيرًا؛ هو واحد من أولاد الحارث بن عُبَاد الذي وصل إلينا خبره، وفي كتاب بكر وتغلب: (كان من خبر بُجير أن إبلًا لأبيه الحارث زلّت من الراعي...إلخ).

وقال المفضل الضبّي: "ثم إن بني تغلب لقوا بُجير بن الحارث بن عُبَاد، وهو غلام في إبله...إلخ"[7].

ومن ذرّيته بُكَيْر بن مَعْبَد، ويدعى (أصمَّ بني الحارث بن عُبَاد)؛ وهو الذي يمدح (شيبان) في (يوم ذي

(1) ديوان المهلهل: 39.

(2) ينظر: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: 60/6.

(3) ينظر: ديوان الكميت؛ معجم الشعراء: 285/1.

(4) ينظر: ديوانه: 23.

(5) ينظر: أيّام العرب في الجاهليّة: 142.

(6) أمثال العرب:140.

(7) ينظر: ديوان الحارث بن عُبَاد. مقدمة الديوان، وينظر: في قول المفضل الضبي:140.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

قار)، ومنهم: رُهيْمة بنت غُنَيْم بن درهم التي تزوّجها الفرزدق على زوجته النوّار[1]، وأمّها الخَميصة من بني الحارث بن عُبَاد.

ومما يستدلّ به على كثرة ذرّية الحارث بن عُبَاد أنّ بناته كنَّ مضربَ المثل في الشرف والجمال؛ يقال: (أشرف من بنات الحارث)[2].

رابعًا: صفاته:

اشتهر الحارث بن عُبَاد بالوفاء، حتى أصبح مضرِب المثل في الوفاء؛ حتى قيل: (أوفى من الحارث بن عُبَاد)[3]، يقول الكميت[4]:

ولا ابـــنُ محَلِّـــم و أبـــو بجيـــر ** وعُجـــب مـــن وفائهمـــا عجيـــب[5]

كما اشتهر الحارث أيضًا بالحِلْم؛ فقد كان من أحلم أهل زمانه، وأشدهم بأسًا. وتتجلى هذه الصفة فيه حينما عَلِمَ بمقتل ابنه بُجير، ففرح في بداية أمره عندما ظنّ أنّ المهلهل رضي به مكافئًا لكليب. ووصفه المفضل الضبّي بقوله: "كان رجلاً حليمًا شجاعًا"[6].

وكان الحارث من الفرسان الشجعان الذين اشتهروا بالشجاعة والجرأة والإقدام، كما أنّه عُرف بفارس النّعامة، التي طلب تقريبها عندما حزم على أمر وقرّر الانتقام لمقتل بجير[7].

خامسًا: دينه:

الحارث بن عُبَاد رجل من أهل الجاهلية، وتكاد تجمع المصادر والمراجع على أنّ العرب كان معظمهم من الوثنيين الذين يعبدون الأصنام مشركين بالله، فقد ورد عدد من آلهتهم التي يعبدونها في القرآن الكريم؛ كاللات، والعزّى، ومناة، ويغوث، ويعوق، وغيرها. ومما يدل على ذلك؛ قوله وهو يقسم بربّ الإبل الراقصات إلى مِنى:

كَـــلاّ ورَبِّ الرَّ اقصـــات إلـــى مِنًّـــى ** كَـــلاّ وربِّ الحِـــلِّ والإحْـــرامِ[8]

فهذا البيت دليلٌ على وثنيّة الحارث، فلو كان غير ذلك لما أقسم بنسك مما بقي للعرب الوثنيّين من آثار دين إبراهيم الحنيف.

---

(1) ينظر: نقائض جرير والفرزدق: 594/2.

(2) الحيوان: 362/3.

(3) بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب: 135/1.

(4) الكميت بن زيد بن الأخنس بن مجالد الأسدي، ينظر: معجم الشعراء: 285/1.

(5) ينظر: ديوانه: 23.

(6) أمثال العرب: 131.

(7) ينظر: ديوان الحارث بن عُبَاد: 47.

(8) ينظر: ديوان الحارث بن عُبَاد: 48.

سادسًا: وفاته:

كانت وفاة الحارث بن عُبَاد غير دقيقة في تاريخها كغيره من الشعراء الجاهليّين؛ وكان ذلك عند القدماء على وجه الخصوص، غير أنّ بعض المتأخرين حاول جاهدًا في تحديدها؛ فقال لويس شيخو: "وعمّر الحارث طويلًا، وكانت وفاته نحو سنة 550م"[1]. وفي موسوعة الشعر العربي: "كانت وفاته نحو 50 ق. هـ 570م"[2]. وفي معجم الشعراء الجاهليّين: "توفي الحارث بن عُبَاد سنة 570م، وقيل: 550م"[3].

والجزم بتاريخ وفاة الحارث بن عُبَاد ضربٌ من التوهم، فليس هناك خبر يقين عن وفاته، ولكن الغالب أنّه قد عاش عمرًا مديدًا من حياته في القرن الخامس الميلادي، وأدرك النصف الأول من القرن السادس.

سابعًا: شعره:

ذكِر أنّ جُلّ أشعار الحارث بن عُبَاد مأخوذة من كتابين اثنين: الأول قديم (كتاب بكر وتغلب)[4]، والثاني حديث (شعراء النصرانية). وقد بلغ عدد النصوص الواردة فيها ثمانية عشر نصًا، ضمّت ثلاثمائة وستةً وستين بيتًا، وجاءت هذه النصوص على شكل قصائد بلغ عددها عشرًا في ثلاثمائةٍ وثمانيةٍ وثلاثين بيتًا، ومقطوعات من الرجز، وهي خمس مقطوعات ضمّت ستة عشر بيتًا، وثلاث مقطوعات من غير الرجز، عدد أبياتها اثنا عشر بيتًا[5]، وينسب إلى الحارث وإلى غيره من النصوص الثمانية عشرة أربعة نصوص، ومنها أربعة تفرّد لويس شيخو بذكرها.

إذ بلغ عدد النصوص المذكورة في كتاب (بكر وتغلب) عشرة نصوص، وبلغ عدد الأبيات فيه ثلاثمائة وخمسة وعشرين بيتًا.

وأما كتاب (شعراء النصرانية) فقد ضم عشرة نصوص، وبلغ عدد الأبيات فيه مائة وأربعة وثلاثين بيتًا، وعدد الأبيات التي انفرد بذكرها اثنان وعشرون بيتًا.

عوارض التركيب والعدول عن الأصل

لقد رادَفتْ كتب النحاة والبلاغيين القدامى بين مصطلحَي عوارض التركيب والعدول عن الأصل؛ فالعدول عن الأصل أعمّ وأشمل من عوارض التركيب؛ لكونه يدخل على الحرف والكلمة والجملة، بينما العوارض لا تكون إلّا في الجملة فقط. فهذا سيبويه يقول: "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويستغنون بالشيء عن

(1) شعراء النصرانية: 281.
(2) أيّام العرب في الجاهليّة: 154.
(3) معجم الشعراء الجاهليّين: 97.
(4) ينظر: كتاب بكر وتغلب: 6.
(5) ينظر: ديوان الحارث بن عُبَاد: 89، 90.

الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا"[1].

فالعارض في اللغة هو: " كل مانع منعك من شغل وغيره من الأمراض، فهو عارض. وقد عرض عارضٌ أي: حال حائل ومنع مانع ومنه يقال: لا تعرض ولا تَعْرِض لفلان أي: لا تَعْرِضْ له بمنعِك باعتراضِك أن يقصد مُرَاده ويذهب مذهبه"[2].

أما التركيب فيقول أبو علي الفارسي: "الاسم يتألف مع الاسم فيكون كلامًا مفيدًا، كقولنا: عمرو أخوك، وبِشرٌ صاحبك، ويتألف الفعل مع الاسم فيكون ذلك كقولنا: كتب عبدالله وسُرَّ بكر"[3].

وقد جاء العدول عن الأصل بتعريفات عديدة في اللغة، فجاء في لسان العرب: "عدل عنه عدولًا إذا مال، كأنّه يميل من الواحد إلى الآخر، وعَدل الفحل عن الإبل إذا ترك الضِّراب، وعدل بالله يعدل: أشرك. والعادل: المشرك الذي يعدل بربه"[4].

أما في الاصطلاح فقد عرّفه الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات، بقوله: "هو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى"[5].

يتضح مما سبق أنّ الكلام يأتي على خلاف ما ينبغي أن يكون عليه، عدولًا عن الأصل أو القياس؛ إما بحدوث التقديم والتأخير، أو الحذف، أو التغيير، أو غير ذلك، مما يسمى بعوارض التركيب التي عَدلت بالكلام عن أصله وغيرت صورته القياسية لأي سبب من الأسباب، إذ إنّ تلك العوارض لم تأتِ اعتباطًا دون فائدة، بل تأتي لوضوح المعنى وترابطه اتصالًا بها، فهدفها هو إحداث دلالة بلاغية، أو طلب للخفة، أو الاختصار، بشرط أمن اللبس فإن لم يؤمن اللبس بوجودها فلا فائدة منها.

وتحدَّث أيضًا ابن جني عن عوارض التركيب باستفاضة، وسمَّاها بأكثر من اسم؛ نحو: الترك، والعدول، والتحول، والعوارض، والتغيير، وذلك تحت باب: "في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف"، وباب: "في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض"، وباب: "في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدْعُ داعٍ إلى الترك والتحول"[6].

والذي يظهر من حديث ابن جني، الذي ضمّنه تعدد مسميات تلك العوارض، أنّ القصد منها هو خروج الكلام عن قواعده الأصلية الثابتة إلى القواعد الفرعية الناتجة عن تلك العوارض، حتى تصبح تلك القواعد الفرعية قياسًا يقاس عليه، بيْد أنّ السبب في العدول عن ذلك القياس الثابت، كان طلبًا للخفة، أو الاختصار، أو تنبيه المخاطب، أو غيره، مع الحفاظ على تناسق الألفاظ وترابطها مع بعضها البعض.

---

(1) الكتاب: 25/1.

(2) لسان العرب: 188/6.

(3) الإيضاح العضدي: 55.

(4) لسان العرب: مادة (عدل).

(5) التعريفات:147.

(6) الخصائص: 295/1، 459/2، 20/3.

وذكر عبد القاهر الجرجاني حينما فرّق بين الجملة قبل دخول العوارض عليها وبعد دخولها، إذ بيّن أنّ أسلوب الجملة قد يزداد جمالًا بعد دخول هذه العوارض، فقال: "فإذا رأيتها قد راقَتْك وكثُرتْ عندك، ووجدتَ لها اهتزازًا في نفسك، فعُد وانظر في السبب واستقصِ في النظرِ، فإنّك تعلم ضرورة أن ليس إلّا أنّه قدّم وأخَّر، وعرَّف ونكَّر، وحذفَ وأضمَر، وأعاد وكرَّر، وتوخَّى على الجملة وجهًا من الوجوه التي يقتضيها علم النحو، فأصاب في ذلك كله، ثم لطُفَ موضع صوابه، وأتى مأتى يُوجب الفضيلة"[1].

وعرّف الدكتور تمّام حسّان عوارض التركيب بقوله: "هي الأمور التي تعرض للتركيب الأصلي للجملة ليخرج عن المألوف، فالخروج عن أصل الحرف أو أصل الكلمة أو أصل الجملة- بالحذف أو الزيادة أو الإضمار- يعد من عوارض التركيب"[2].

فحينما عرّف الدكتور تمّام تلك العوارض وجدتُ أنّها قد اشتملت على جميع أجزاء الكلام، من حرف، وكلمة، وجملة، إذ بيّن أنّ الكلام لم يصل إلى تركيبه المألوف أي: القاعدة الأصلية لعارض حال دونها، وخروجه إلى غيرها، لأمر من الأمور سواء أكان عن طريق الزيادة، أم النقص، أم الإضمار، أم التغيير في الإعراب، أو غيرها، كل ذلك كان سببًا في عدول الكلام عن أصله، وهو ما يعرف بعوارض التركيب.

تقول الباحثة أرواح عبدالرحيم الجرو: "العارض في الاصطلاح: خروج اللغة أحيانًا عن الأصل المتّفق عليه لدى النحاة، وهذا الخروج لا يُعد تقويضًا لقوانين العربية وقواعدها، وإنّما يأتي لأغراض بلاغية يقصدها المتكلم، وهو ما يسمى بعوارض التركيب، فالعارض ما يَعرِض للجملة، بحيث يجعلها تخرج عن تركيبها الثابت"[3].

وقد أشار إلى هذا الترادف بين عوارض التركيب والعدول عن الأصل، وجلاّه بوضوح؛ الدكتور تمّام حسّان قائلًا: "إنّ الأصل في الجملة ذكر عناصرها الإسنادية، والأصل أيضًا الإظهار، والرتبة، والإفادة، وقد يُعدل عن هذه الأصول، فيُعدل عن الذكر بالحذف، وهنا وجَبَ التقدير، وقد يُعدل عن الإظهار، وهنا يجب الإضمار، وقد يُعدل عن الرتبة بين عناصر الجملة بالتقديم والتأخير، وهذا العدول عن الأصل هو عوارض التركيب، ويشترط لجواز العدول والخروج عن الأصل أمْن اللبس لتحقق الفائدة، فلا يجوز الحذف إلا بوجود ما يدل عليه، ولا يجوز الإضمار إلا بوجود ما يُفسِّره، ولا يجوز التقديم والتأخير إلا مع وضوح المعنى"[4].

فالدكتور تمّام حسّان يعبّر عن ذلك منطلقًا في تعريفه من التعريف القديم، فالعارض- كما يرى- هو" عدولٌ عن أصل وضع الجملة، ويكون ذلك عن طريق "الحذف أو الإضمار أو الفصل أو تشويش الرتبة

(1) دلائل الإعجاز: 85/1.
(2) البيان في روائع القرآن: 83.
(3) عوارض التركيب في الأصمعيات: 15.
(4) الأصول دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب:121، 122.

بالتقديم والتأخير، وهذا العدول إما أن يكون مطّردًا أو غير مطّرد"[1].

وتحدّث الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف عن عوارض التركيب بقوله: "عوارض بناء الجملة، أي ما يطرأ من تغيرات على البنية الأساسية للجملة، فبناء الجملة تعرض له عوارض مختلفة، وتحوّله من معنى إلى آخر، مع المحافظة على البنية الأساسية، كالتقديم والتأخير في مكونات البنية الأساسية. وكالحذف أيضًا، والنفي، والاستفهام، والتأكيد، وغير ذلك من العوارض التي تعتري التركيب المنطوق، فتضيف إلى معناه الأول معنىً آخر إضافيًا عن طريق إضافة بعض العناصر الأخرى، أو التبادل بين مواقع بعض العناصر"[2].

فالجملة العربية لا تأتي على هيئةٍ واحدةٍ- مع تعّدد أقسامها وحجمها وموقعها- وإنّما تعرض لها عوارض تحيد بها عن الأصل، وهذه العوارض لا تأتي اعتباطًا، بل يكون لها فائدة تتمثل في إضافة معانٍ ودلالات جديدة تخدم المعنى ولا يعرفها سوى علماء البلاغة؛ ذلك أن دور النحوي هو وصف الظاهرة فقط - وذِكر ما طرأ على الجملة من حذفٍ أو تقديمٍ أو تأخيرٍ- ودور البلاغي بيان السبب لهذه الظاهرة من ناحية البلاغة، وبيان القيمة الجمالية الناتجة من ذلك الحذف أو التقديم أو التأخير أو غيرها من عوارض التركيب في الجملة[3].

واكتشاف الجمال في الجملة الأدبية؛ يتم بعد انغراسٍ في تربة تركيبها المفترض للمقارنة بين التركيب الحادث، والتركيب النحوي السابق، وهو ما يعرف في الدراسات المعاصرة باسم (العدول)، وهذا العدول عن الأصل يعد أهم الخصائص التي تظهر في التعبير الأدبي فتكسبه الدلالات الأدبية والمعاني البلاغية، لاسيما عندما يخالف التركيب اللغوي أصل استعماله ويتحقق فيه العدول عن الأصل وهو ما يسمى عارضًا[4].

وقد استخدمت مصطلحاتٌ عديدة في اللغة للدلالة على عوارض التركيب منها ما هو قديم مثل: (العدول، والتجاوز، والانحراف، والاختلال، والإطاحة، والمخالفة، والشناعة، والانتهاك، والالتفات، والحمل على المعنى، وخرق السنن، واللحن، والعصيان، والتحريف)[5]، ومنها ما هو حديث مثل: (الكسر، والشذوذ، والجسارة اللغوية، والغرابة، والابتكار، والخَلق)[6].

مما سبق، يتبيّن أنّه لا فرق بين عوارض التركيب والعدول عن الأصل فكلاهما مترادفان، حتى عدّ بعض علماء العربية هذا من شجاعة اللغة العربية؛ فاستخدامهما في اللغة العربية ليس ضعفًا لها أو خللًا في تركيبها؛ بل يكون ذلك فيها عينُ القوة إذا كان استخدامه في مكانه الصحيح، من أجل إعطاء دلالة لغوية معينة يريدها المتكلم.

---

(1) ينظر: الأصول دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب: 121، 122.

(2) بناء الجملة العربية: 237.

(3) ينظر: المرجع السابق: 237.

(4) ينظر: العدول في البنية التركيبية: 54/19.

(5) ينظر: الأسلوبية والأسلوب: 100.

(6) ينظر: ظاهرة العدول في البلاغة العربية: 14.

العدول عن الأصل والترخُّص

يرتبط مفهوم الترخّص عند النحاة بـ (أمن اللبس)؛ ولهذا عرّفت الرخصة بأنّها: "تركيب الكلام على غير ما تقتضي به القاعدة اتكالًا على أمن اللبس، فإن لم يؤمن اللبس نُسب إلى الخطأ لا إلى الترخّص"[1].

وذلك باعتبار أنّ الترخّص غاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للفهم والإفهام[2]، فمتى ما أمن اللبس أمكن الترخّص وإلا فلا رخصة ولا فائدة ولا كلام؛ لأنّه يكون أقرب إلى الخطأ منه إلى الصواب[3].

وهذا يعني أنّ الترخّص ليس تمردًا على القاعدة النحوية، أو إفلاتًا منها؛ بل هو إبداع في تطبيق القاعدة؛ وسبب ذلك أنّ المترخّص مقيّدٌ بقرائن أخرى تتيح له الرخصة في واحدة منها، أو أكثر حتى جعل النحاة أمن اللبس أصلًا من أصول التعليل في إطار النحو؛ لأنّ أمن اللبس مطلبٌ أساسٌ عند مستعملي اللغة. فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توافر القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى فإنّ العرب كانت تترخَّص في هذه القرائن الإضافية؛ لأنّ أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه[4].

أما المقصود بالترخّص في القرينة فهو: إهدارها عند أمن اللبس اتكالًا على أنّ المعنى المراد مفهوم بدونها[5]، فضلًا عن أن تعدد القرائن على إرادة المعنى قد يجعل واحدةً من هذه القرائن زائدةً على مطالب وضوح المعنى؛ لأنّ غيرها يمكن أن يفي عنها فيكون الترخّص بتجاهل التمسك بهذه القرينة[6]؛ لأنّ العربية لغة الإيجاز، وأنّ العرب كانوا يتخففون في القول ما وجدوا السبيل، فيحذفون الكلمة إذا فهمت، والجملة إذا ظهر الدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها[7].

ووضع سيبويه بابًا في هذا المضمار أطلق عليه "باب تسمية المذكر بالمؤنث" يقول فيه: "اعلم أنّ كل مذكر سميّته بمؤنث على أربعة أحرف لم ينصرف، وذلك أنّ أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمهُ، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمهُ ولم يكن منه فعلوا ذلك به"[8].

إذ وضح سيبويه في هذا النص ظاهرة العدول عن الأصل أو الحمل على المعنى، من خلال تأنيث المذكر، فكثير من الصفات أُثبتت للذكور وهي للإناث وتوضَّح من خلال الحمل على المعنى؛ لكون المذكر أصلًا والمؤنث فرع عليه.

---

(1) البيان في روائع القرآن: 1/13،12.

(2) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 233.

(3) ينظر: قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية: 48.

(4) ينظر: مقالات في اللغة والأدب: 2/76.

(5) ينظر: قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية: 48.

(6) ينظر: البيان في روائع القرآن: 1/230.

(7) ينظر: الترخّص في لغة القرآن الكريم، دراسة في المفهوم: 97.

(8) القرينة في اللغة العربية:182؛ الكتاب: 3/235، 236.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

وقد ورد مصطلح الترخُّص صريحًا في كتب النحويين القدماء كما في مشكل القرآن لابن قتيبة، حيث نجد أنّ ثمّة مصطلحات تدل عليه منها: الإفادة، وعدم الضرر، والعلم، والمعرفة، وإرادة المعنى، وظهور القصد، وحذار اللبس، وأمن اللبس، والدلالة، ونية المعنى، وعدم خفائه،...إلخ، وهي مصطلحات تدل على ظاهرة اعتماد قرائن أخرى عندما تغيب قرينة معينة عن الحدث الكلامي[1].

كما أشار إلى ذلك المصطلح علماء الأسلوب، فقد عرّف ماروزو الأسلوب كما نسبه مصطفى الجويني له، بأنّه: "اختيار الكاتب لما من شأنه أن يخرج بالعبارة عن حيادها وينقلها من درجتها الصفر إلى خطاب يتميّز بنفسه"[2]، ومعنى ذلك الخطاب المتميّز هو ما فسّره تودوروف علميًا- فيما بعد- بـ(الانزياح) الذي جعله أهم خصائص الأسلوب إذ يقول: "لو أنّ اللغة الأدبية كانت تطبيقًا للأشكال النحوية الأولى لما تميز خطاب من آخر، والمراد بالأشكال النحوية النظام اللغوي المجرد الذي يمثل عرفًا انضباطيًا للاستعمال نفسه ولذلك فإنّ الأدبية التي توصف بها بعض النصوص؛ نصوصًا ملتزمة ولكنه التزام متميز وغير مألوف؛ لأنّ اللغة أوسع من النحو؛ ولأنّ هموم الاستعمال اللغوي ليست نحوية فقط؛ إذ هناك الجانب الأسلوبي الذي يدخل على النحو أمورًا مثل: العدول عن الأصل بواسطة الزيادة والحذف والتضمين والتغلب والمجاز والترخّص في القواعد، فكل أولئك صور من الشجاعة الأسلوبية التي تتحدى الاطراد الذي قننه النحاة"[3].

ومن الأمور التي يجوز فيها الترخّص، العلامة الإعرابية والتي يشترط للرخصة فيها أمران هما: ألّا يتوقف عليها المعنى، وأن يؤمن اللبس فيها، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾[4]، بجر لفظ الرسول على قراءة بعض أعراب أهل البادية[5].

وقد يؤمن اللبس مع الترخّص في القاعدة لوجود ما يكفي من القرائن للاستغناء عن إحداها وإن عُدّت من قرائن القاعدة. ففي قول العرب الأقدمين من أصحاب السليقة: (خرق الثوبُ المسمارَ) برفع الثوب ونصب المسمار ظل المعنى واضحًا جليًّا على الرغم من إهدار قرينة الإعراب التي تقضي برفع المسمار ونصب الثوب، وإنّما كان ذلك الترخّص في هذه القرينة ممكنًا؛ لأنّ ثمّة قرينةً حالية دلّت على المعنى المقصود. ذلك أنّ من شأن الثوب أن يكون مخروقًا لا خارقًا والعكس من شأن المسمار، بالإضافة إلى أنّ الفاعل معروف بالقرائن الآتية: (أنّه اسم - أنّه مرفوع- تقدمه الفعل- بُنِي للمعلوم- دلّ الاسم على من فعل الفعل أو قام الفعل بواسطته)، فلما أمن اللبس قبلت الجملة بدليل روايتها في كتب النحاة وبقاء هذه الرواية على مر الأجيال[6].

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 213/1.
(2) البلاغة العربية تأصيل وتجديد: 89.
(3) مقالات في اللغة والأدب: 99/1.
(4) سورة التوبة، الآية رقم 3.
(5) ينظر: الخصائص: 35/1.
(6) ينظر: الخلاصة النحوية: 18، 19.

أما ما يتعلق بالفرق بين العدول عن الأصل والترخّص، فإنّ للعدول تعريفات متعددة، نأخذ منها ما له صلة بموضوع الترخّص "فالأسلوب العدولي خروجٌ عن أصل أو مخالفة لقاعدة، ولكن هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبتا في الاستعمال الأسلوبي قدرًا من الاطراد رقى بها إلى مرتبة الأصول التي يقاس عليها"[1].

بيْد أنّ العدول ليس خرقًا لنظام العربية كما يرى أكثر النحاة والبلاغيين لاسيما المعاصرون، وإنّما هو خروج عن القياس النحوي لا الواقع الاستعمالي للنص القرآني[2]، وليس الترخّص بهذا المعنى أبدًا، وهذا ما يجدر بنا أن نسجّل هنا تلك الفروق الدقيقة بينهما وهي على النحو الآتي:

1) ورد في التعريف أعلاه أنّ العدول (خروجٌ عن أصل أو مخالفة لقاعدة)، وليس الترخّص كذلك؛ لأنّه تطبيق مميّز للقاعدة بواسطة استثمار كل إمكانيات اللغة بقرائنها اللفظية وغير اللفظية.

2) إذا كان العدول يقاس عليه نتيجة اكتسابه الاطراد، فإنّ الترخّص كذلك- كما ثبت عندنا- ظاهرة يقاس عليها بشرطها وشروطها عند الإطاحة بقرينة معينة، في حين أنّ العدول عن الأصل مساحته الاستعمال (الأسلوب) الذي يرتبط بكفاءة المستعمل وقدرته على استعمال اللغة، ومن هنا يمكننا القول بأنّ الترخّص مصطلح نحوي (قاعدي)، وأنّ العدول مصطلح أسلوبي (استعمالي)[3].

كما يمكن القول أيضًا أنّ كل ترخّص عدول وليس كل عدول ترخّص- لما تقدم- من أنّ العدول يكون في القرائن النحوية غيرها، في حين لا يكون الترخّص إلّا في القرائن النحوية، وهو شرط أمن اللبس الذي يفضي إلى الإفادة.

3) يكون الترخّص في البنية الصرفية، على حين يكون العدول عن الأصل في الصيغة، والفرق بين البنية والصيغة، أنّ البنية أصول المفردات المعجمية، وأما الصيغة فتمثل المعنى الصرفي، ومثال ذلك هذه المفردة (قاتل) بنية أنّه يجوز أن نترخّص فيها فنقول: (يقتل- قتل- مقتول)، في حين أنّ (فاعل) والتي تمثل وزن المفردة (قاتل) لا يجوز الترخّص فيها وإنّما يعدل عن الأصل فيها[4]، كما ورد في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا** ﴾[5].

مما سبق نستطيع القول بأنّ الترخّص يقصد به: إهدار القرينة في الجملة والاعتماد على القرائن الأخرى لتوضيح المعنى أولًا، ولبيان القرينة المحذوفة ثانيًا، والذي ينبغي أن يكون واضحًا منذ البدء، أنّ المقصود بالترخّص ليس فتح الباب على مصراعيه أمام العبث في علاقات الجملة وقرائنها؛ اعتمادًا على فهم

(1) البيان في روائع القرآن: 77/2.
(2) ينظر: الترخّص في لغة القرآن الكريم، دراسة في المفهوم: 105.
(3) ينظر: المرجع السابق: 105.
(4) ينظر: المرجع السابق: 105.
(5) سورة الإنسان، الآية رقم 3.

المعنى وعدم اللبس، بل يكون في حدود خاصة، ومواقف شائعة[1].

فظاهرة الترخّص ليست تمردًا على الأعراف اللغوية أو هربًا منها، وإنّما هي تطبيق عالٍ لنظام اللغة، ولذلك يرتبط وجودها دائمًا بالقرائن اللغوية (لفظية أو معنوية)، فإذا تمت التضحية بقرينةٍ معينةٍ فإنّ القرائن الأخرى تغني عنها، وهذا النمط من الاستعمال يتطلب كفاءةً لغوية عالية، وقدرة كبيرة بأعراف اللغة، ولذلك نجد أنّ الغالب في هذه الظاهرة أنّها تقع في النص القرآني، وتكاد تقل في النصوص البشرية[2].

العدول عن الأصل في القاعدة

يعدّ العدول عن أصل القاعدة كالعدول عن أصل الوضع، إما مطّرد أو غير مطّرد، فإذا لم يكن مطّردًا فهو الذي يحفظ ولا يقاس عليه إن كان فصيحًا بسبب شذوذه إلّا ما جاء على نمطه واحتذى تركيبه بعينه[3].

فقد بيّن السيوطي موقفه من القراءات الشاذة في كتابه بقوله: "وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلاف بين النحاة"[4]، وكان الذي ذكره من ذلك أنّ القراءة إذا وافقت قياسًا احتج بها على القاعدة في عمومها، وإذا خالفته احتج بها في مثل هذا الحرف بعينه فقط.

أما إذا كان العدول مطّردًا فإنّ اطّراده يجعله أهلًا لأن يقاس عليه؛ لأنّ الاطّراد مناط القياس، وسواء أكان المطّرد مستصحبًا أم كان معدولًا به عن أصله فإنه يصلح لأن يقاس عليه.

لذلك يتبين لنا مما سبق أنّ السبب الذي يدعو نظام اللغة العربية إلى العزوف عن الأصل، وتفضيل العدول إلى الفرع، يكمن في أحد الجوانب الآتية[5]:

1) إرادة أمن اللبس الذي قد يكون مع الاستصحاب فالمبدأ العام في اللغة العربية وفي بعض اللغات الأخرى، هو ما عبر عنه ابن مالك[6] بقوله:

وإن بشكل خيف لبس يجتنب ** وما لباع قد يرى لنحو حب[7]

2) مراعاة أصل آخر حين يتعارض الأصلان في تركيب بعينه.

3) الذوق العربي في الأداء اللغوي (النطق) وما يرتبط بهذا الذوق من الظواهر السياقية، فقد تكون هناك قاعدة أصلية صوتية أو صرفية أو نحوية يرد عليها من الواقع ما يجعل الالتزام بتطبيقها في النطق

(1) ينظر: القرينة في اللغة العربية: 181.

(2) ينظر: الترخّص في لغة القرآن الكريم، دراسة في المفهوم: 109.

(3) ينظر: الأصول: 134.

(4) الاقتراح: 15.

(5) ينظر: الأصول: 135، 136.

(6) هو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 5/1.

(7) ألفيته: 101.

منافيًا للذوق العربي.

المبحث الأول: العدول عن الأصل المطَّرد

أولًا: العدول عن الأصل بتقديم الخبر على المبتدأ:

مما لا شك فيه أنّ القاعدة الأصلية تجعل المبتدأ مقدمًا على الخبر، ولكن قد نجد في بعض الأحيان أنّ المبتدأ يشتمل على ضمير يعود على لفظ يشتمل عليه الخبر، فلو استصحبنا الأصل في ذلك لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، ولأدى ذلك إلى أمن اللبس[1].

عندئذ يُعدل عن هذا الأصل إلى القاعد الفرعية، وهي قاعدة تقديم الخبر على المبتدأ، والأمثلة على ذلك كثيرة نأخذ منها - على سبيل المثال - قولنا: "للوطنِ أبطالُه"، إذ إنّه قد عُدل عن الأصل في المثال السابق من خلال تقديم الخبر شبه الجملة المكون من الجارّ والمجرور (للوطنِ)، على المبتدأ (أبطالُه) الذي اتصل به ضمير (الهاء) الذي يعود على بعض الخبر (الوطنِ)، وفي هذه الحالة لا يجوز تقديم المبتدأ؛ لأنّ الضمير سيعود على متأخر لفظًا ورتبة[2].

ثانيًا: العدول عن الأصل بوقوع المبتدأ نكرة:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة[3]. ومن شأن تعريف المبتدأ وتنكير الخبر أن يعين على تعيين كل منهما فيؤدي إلى أمن اللبس، ولكن إذا أمن اللبس بدون تعريف المبتدأ جاز الابتداء بالنكرة، ونشأت قاعدة فرعية لذلك تحدد الحالات التي يؤمن فيها اللبس وتتحقق الإفادة.

ومن الأمثلة على ذلك قولنا: "لك غلامٌ" و"تحتك بساطان"، إذ وجدنا أنّ المبتدأ جاء معدولًا به عن الأصل، إذ وقع نكرة غير مخصصة، وهذا خلاف للأصل.

فهذه الأسماء كلُّها مرفوعة بالابتداء ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها، إلّا أنّ مانعًا مَنع من ذلك حتى لا تقدّمها عليها ألا ترى أنّك لو قلت: غلام لك أو بساطان تحتك ونحو ذلك لم يحسن؛ لأنّ المبتدأ ليس موضعه التقديم، ولكن لأمر حدث وهو كون المبتدأ هنا نكرة[4].

ثالثًا: العدول عن الأصل بوقوع الخبر اسمًا من أسماء الاستفهام:

الأصل في القاعدة- كما ذكرنا سابقًا- هو تقديم المبتدأ على الخبر، ولكن هذا التقديم قد يتعارض مع أصلٍ آخر وهو أنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة.

فإذا كان الخبر اسمًا من أسماء الاستفهام التي تدل في الغالب على الحال والمكان والزمان وهي: (متى، إيان، أين، كيف، أنّى)، فإنّ رتبة الاستفهام تصبح أولى من رتبة المبتدأ؛ لأنّ اسم الاستفهام من الكلمات التركيبية، والمبتدأ من الكلمات الاشتقاقية، إذ إنّ الكلمات التركيبية أكثر تأصلًا في حقل الرتبة والافتقار

(1) ينظر: الأصول: 135.

(2) ينظر: المرجع السابق: 135.

(3) ينظر: الاقتراح: 63، 71، 72.

(4) ينظر: الخصائص: 299/1.

والبناء من الكلمات الاشتقاقية فيصبح الخبر لهذا السبب واجب التقديم على المبتدأ؛ فالتعارض هنا بين أصليين من أصول الرتبة[1]. ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾[2]، إذ إنّ (أيّان) اسم استفهام وقع في محل رفع خبر المبتدأ مقدم، والمبتدأ (يومُ) وقع متأخرًا وهذ خلاف للأصل.

رابعًا: العدول عن الأصل بالاستغناء عن إحدى التاءين في الفعل المضارع:

قد تكون هناك قاعدة أصلية سواء أكانت تلك القاعدة صوتية أم صرفية أم نحوية، يرد عليها من المواقع ما يجعل الالتزام بتطبيقها في النطق منافيًا للذوق العربي، فالأصل الفك ولكن توالي المثلين يؤدي إلى إيجاد قواعد فرعية للإدغام، ومثل ذلك يُقَال في حركة الإعراب والعدول عنها إلى سكون الوقف أو إلى حركة المناسبة[3].

والأصل أن تبدأ الكلمة (من حيث نظام اللغة - أي من الناحية النظرية البحتة) بالساكن في بعض الحالات، ويُعْدل عن هذا الأصل بقاعدة التوصل، والأصل أن يتجاور ساكنان نظريًا، ولكن يُعْدل عن هذا الأصل إلى التخلص - وهكذا الحال مع ظواهر الحذف، والاسكان، والطول، والقصر، والإفراد، والتشديد، والإشباع، والإضعاف...إلخ[4].

ففي الفعل المضارع قد تجتمع التاءان سواء أكان اجتماعها في أوله نحو قولنا: (تتجلى، تتذكّر)، أم في وسطه نحو: (يستتر، يقتتل)، فتحذف إحدى التاءين وتبقى الأخرى[5]. فإذا وقعتْ التاءان في أول الفعل المضارع حذفتْ إحداهما خلافًا للأصل؛ من أجل التخفيف نحو: (تجلى، تذكّر)، والأمثلة على ذلك كثيرة في كلام العرب، وفي الآيات القرآنية الكريمة، نأخذ منها - على سبيل المثال- لا الحصر قوله تعالى: ﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾[6]، إذ حذفت إحدى التاءين من الفعل المضارع (تلظى)؛ إذ الأصل فيها بقاء التاء المحذوفة والتقدير: تتلظى. كذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾[7]، أيضًا حذفت إحدى التاءين من الفعل المضارع (تمنّون)؛ إذ الأصل بقاء تلك التاء والتقدير: تتمنون[8].

لذلك يتبين مما سبق أنّ العدول عن الأصل المطّرد، أي القاعدة القياسية إلى القاعدة الفرعية يهدف إلى وجود الفائدة، وأمن اللبس وما دامت القاعدة الفرعية قاعدة مطردة فإنّها تصلح في حقل القياس صلاحية القاعدة الأصلية؛ لأنّ المعوَّل في ذلك على الاطّراد[9].

(1) ينظر: الأصول: 136.
(2) سورة القيامة، آية رقم6.
(3) ينظر: الأصول: 136.
(4) ينظر: المرجع السابق: 136.
(5) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 223/2.
(6) سورة الليل، أية رقم14.
(7) سورة آل عمران، آية رقم143.
(8) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 223/2.
(9) ينظر: الأصول: 136.

المبحث الثاني: العدول عن الأصل غير المطَّرد

أولًا: العدول في صرف الممنوع ومنع المنصرف:

إنّ الأصل في الأسماء الصرف، وإذا منع الاسم من الصرف يكون لعلة كما هو معروف في باب الممنوع من الصرف، ولكن نجد أنّ هذا الأصل قد يُعدل عنه فيصرف الممنوع، ويمنع المنصرف وما ذلك إلّا في الضرورة الشعرية.

وحينما نعود إلى التراث العربي نجد أنّ ظاهرة العدول عن الأصل في الممنوع من الصرف قد وُجِدَت في كثيرٍ من الشواهد الشعرية، اضطر الشاعر إلى اللجوء إليها من أجل إقامة الوزن العروضي للبيت، والأمثلة على ذلك كثير نأخذ منها قول امرئ القيس[1]:

ويــومَ دخلــتُ الخِــدرَ خِــدْرَ عُنَيْــزَةٍ ** فقالــتْ لــكَ الــويْلَات إنّــك مُرْجِلِــي[2]

الشاهد في هذا البيت: كلمة (عُنَيْزَةٍ)، إذ إنّها صرفت فجاءت مجرورة بالكسرة المنونة، وهذا خلاف للأصل؛ إذ الأصل أن تكون ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، ولكن الشاعر هنا صرفها للضرورة الشعرية. وقيل إنّ التنوين هنا ليس تنوين تمكين، وإنّما تنوين ضرورة لوجود العلل التي تنافي الصرف[3].

وقيل: إنّ اطّراد ذلك في لغة حكاها الأخفش وقال: "كأنّها لغة الشعراء، إلّا أنّهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك الكلام"[4].

أما العدول في منع المنصرف فأجازه الكوفيون والأخفش والفارسي للمضطر[5] واختاره ابن مالك[6] قائلًا:

ولاضــــطرارٍ، أو تناســــبٍ صــــرف ** ذو المنــع والمصــروفُ قــد لا ينصــرف[7]

وتبعهم ابن هشام[8]، ومحمود الآلوسي إذ يقول: "وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه، وهو من تشبيه الأصول بالفروع"[9]. ومن الأمثلة الواردة على ذلك قول الأخطل[10]:

---

(1) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر الكندي، ينظر: الأغاني: 93/9.

(2) ينظر: ديوانه: 76.

(3) ينظر: التصريح على التوضيح: 353/2.

(4) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 120/1.

(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 493/2.

(6) هو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 5/1.

(7) ألفية ابن مالك:151.

(8) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 449/1.

(9) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: 134.

(10) غياث بن غوث بن طارقة بن عمرو أبو مالك من بني تغلب بن قاسط، ينظر: ديوان الأخطل:3.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

طلـــب الأزارِقُ بالكتائـــبِ إذ هـــوَتْ ** بشـــبِيبَ غائِلَـــةُ النفـــوسِ غـــدُورُ[1]

الشاهد في البيت: كلمة (بشبِيبِ)، إذ إنّها منعت من الصرف، وهذا خلاف للأصل، إذ الأصل أن تكون منصرفة، ولكن الشاعر هنا منعها للضرورة الشعرية.

واحتج البصريون على ما استدل به أصحاب الرأي الأول، بأنّه عدول عن الأصل، بخلاف صرف مالا ينصرف فإنّه رجوع إلى الأصل فاحتمل الضرورة[2]. وردهم الآلوسي قائلًا: "وللكوفيين ومن وافقهم أن يمنعوا عدم تجويز الضرورة العدول عن الأصل"[3]. وأجاز ثعلب منع صرف المنصرف في الكلام مطلقًا[4]، وفصل غيره بين ما فيه العلمية وغيره، فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه من غيرها[5].

ثانيًا: العدول في قصر الممدود ومدّ المقصور:

الأصل عند النحويين أنّه يجوز قصر الممدود في ضرورة الشعر[6]؛ لأنّ المدّ زيادة، فإذا اضطر شاعر فقصر، فقد ردّ الكلام إلى أصله[7]، وشبّهوه بصرف مالا ينصرف[8].

أما مدّ المقصور في الشعر فاختلف فيه النحاة؛ فذهب البصريون إلى منعه؛ لأنّ الشاعر لو فعل ذلك، لأخرج الأصل إلى الفرع، والأصول ينبغي أن تكون أغلب من الفروع، وشبّهوه بمنع صرف مالا ينصرف؛ إذ إنّه عدول عن الأصل إلى الفرع[9].

أما مذهب الكوفيين في ذلك فقد جوّزوا مدّ المقصور، محتجين بالسماع الوارد به في أشعار العرب[10]، نحو قول الراجز[11]:

قـــد عَلِمَـــتْ أمُّ أبـــي السِّـــعلاءِ ** وعَلِمَـــتْ ذاك مـــعَ الجَـــراءِ[12]

أن نِعْـــمَ مـــأكولًا علـــى الخـــواءِ ** يـــا لـــك مِـــن تَمْـــرٍ ومِـــن شِيْشـــاءِ[13]

الشاهد في البيتين السابقين: (السِّعلاء) و (الخواءِ)، إذ أنّها أسماء مقصورة في الأصل، ومدّت وذلك

(1) ينظر: ديوانه: 118.
(2) ينظر: التصريح على التوضيح: 353/2.
(3) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: 135.
(4) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: 443/1.
(5) ينظر: التصريح على التوضيح: 353/2.
(6) ينظر: الأصول في النحو: 447/3.
(7) ينظر: شرح الشافية الكافية: 1768/4.
(8) ينظر: المرجع السابق: 1768/4.
(9) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1768/4.
(10) ينظر: أمالي القالي: 246/2.
(11) قائله أعرابي من أهل البادية، قاله الفراء، ولم يسمه، وقيل لأبي المقدام الراجز، ينظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: 508/2.
(12) ينظر: الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ينظر: المرجع السابق: 508/2.
(13) ينظر: المرجع السابق: 508/2.

لضرورة الشعر، وهذا خلاف للأصل[1].

وقد نقل الأنباري رأيًا للفراء حكّم فيه اقتضاء القياس في مدّ المقصور وقصر الممدود، ولم يطلق المسألة إطلاقًا، كما ذهب إليها من خالفوه من البصريين ومؤيدوه من الكوفيين؛ إذ اشترط الفراء لجواز قصر الممدود أو مدّ المقصور شرطين مجتمعين هما[2]:

الأول: أنّه يجوز قصر الممدود إذا ورد في بابه مقصورًا، وإلّا لم يجز قصره. كذلك الأمر في مدّ المقصور لا يمدّ إلّا إذا ورد في بابه ممدودًا.

الثاني: أن يكون للممدود الذي يقصر نظيرٌ في الأبنية، وكذلك بالنسبة إلى المقصور الذي لا يمدّ.

وقد حُكِيّ الإجماع على خلاف رأي الفراء في هذه المسألة؛ لأنّ اللغة لا تخضع لمثل هذين الشرطين اللذين وضعهما الفراء، إذ يصعب اطّراد القاعدة في باب تامّ من الأبنية، نحو: باب (فعْلان- فَعْلى) أو (أفْعَل- فَعْلاء)، بحيث لا يشذّ عنه ولا يندّ، ثم إنّ اشتراط الفراء أن يكون للاسم نظير من الأبنية ربّما يكون مردّه إلى تحكيم الأصول، والردّ إليها، وقد تشدّد الفراء فيه هنا؛ إذ ليس في مدّ المقصور أو قصر الممدود ردّ إلى الأصل إلّا من وجه واحد، هو حذف الزائد في المقصور، ومدّ الزائد في الممدود، لا الرد إلى الأصول كلّها، إذ لا يستقيم ذلك ولا يكون[3]. لذلك إنّ مدّ المقصور، وقصر الممدود جائز في ضرورة الشعر بلا حاجة إلى هذا الخلاف بين المدرستين.

ثالثًا: العدول عن همزة القطع إلى همزة الوصل والعكس:

الضرورة الشعرية هي رخص أعطيت للشعراء في مخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة، وذلك بهدف استقامة الوزن وجمال الصورة الشعرية، فقيود الشعر عدة، منها الوزن، والقافية، واختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقي والجمال الفني، فيضطر الشاعر أحيانًا للمحافظة على ذلك إلى العدول عن قواعد اللغة من صرف ونحو.

فقطع همزة الوصل من الضرائر اليسيرة التي لا تُغير إعراباً ولا تُحيل معنًى كذلك ولكنه لا يسوغ إلّا لضرورة الشعر. قال الزمخشري: "وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب، ولحن فاحش؛ فلا تقل: الإسم والإنطلاق والإستغفار ومن إبنك وعن إسمك"[4]. والضرورات الشعرية كثيرة، منها ضرورة التغيير التي تقتضي العدول عن همزة القطع إلى همزة الوصل والعكس، والأمثلة على ذلك كثيرة في الشعر العربي القديم والحديث، نأخذ منها على سبيل المثال قول أبي الأسود الدؤلي[5]:

---

(1) ينظر: لسان العرب: 262/15.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 745/2، 746.

(3) ينظر: التصريح على التوضيح: 504/2.

(4) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك: 560/1.

(5) اسمه في رواية دعبل وعمر بن شبه عمرو بن ظالم ابن سفيان الكناني، ينظر: معجم الشعراء: 240/1.

مجلة
جامعة المهرة
للعلوم الإنسانية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
العدد الثامن عشر- محرم 1447هـ- يوليو 2025م
ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

يَـــا ابَـــا المُغـــــيرةِ رُبَّ أمـــرٍ معضـــلٍ ** فرَّجْتُـــــه بـــــالمكر مِنّـــي والـــــدها[1]

الشاهد في هذا البيت: (ابا المغيرة)، إذ عدل الشاعر هنا عن الأصل فجعل الهمزة في (ابا)، همزة وصل وهذا خلاف للأصل، إذ الأصل أنّ تكون الهمزة همزة قطع (أبا)، حيث جاء هذا العدول من أجل إقامة الوزن وكذلك الضرورة الشعرية.

وأما قطع همزة الوصل في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾[2]، ونحو ذلك في القسم: "أفألله"، و"لا ها ألله ذا"، فلا دلالة له فيه؛ لأنّه إذا جاز قطع همزة الوصل التي لا خلاف بينهم فيها في قوله[3]:

ألا لا أرى إثْنَـــيْنِ أحســـــنَ شـــــيمةً * ** علـى حَـدَثَانِ الـدهرِ مِنّي ومِـنْ جُمْـلِ[4]

وقول الآخر[5]:

إذا جـــــاوزالإثنـــــينِ سِـــــرّفإنـــــه ** بنَشْـــرٍوتَضْـــيِيعِ الحـــدِيثِ قَمِـــينُ[6]

فأن يجوز قطع الهمزة التي هي مختلَفٌ في أمرها، وهي مفتوحة كالهمزة التي لا تكون إلّا قطعًا نحو: همزة (أحْمَرَ) و (أصْفَرَ)، أولى وأجوز[7].

المبحث الثالث: تطبيقات من شعر الحارث بن عُبَاد

العدول عن الأصل المطَّرد

1) العدول عن الأصل بتقديم الخبر على المبتدأ[8]:

قَـلَّ العنافِـكَ فـي القـومِ الأولـى قُتِلـوا ** والقـــولُ قولُـــك فينـــا الـــزورُوالفنـــدُ[9]

في هذا البيت نجد أنّ الحكيم الجاهلي الحارث بن عُبَاد قد عَدل عن الأصل في قوله: (والقولُ قولُك فينا الزورُ والفندُ)، إذ تقدم شبه الجملة الجار والمجرور (فينا)، على المبتدأ (الزورُ) وهو معرفة، وهذا العدول جاء مخالفًا للأصل؛ فالأصل أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر فيقول: (والقولُ قولُك الزورُ والفندُ فينا)، ولكن الشاعر أراد ذلك العدول؛ كي يستقيم المعنى، بالإضافة إلى تخصيص الخبر بتقديمه على المبتدأ.

ومثله أيضًا:

---

(1) ديوان أبي الأسود الدؤلي: 135.
(2) سورة الأنعام، آية رقم 143.
(3) جميل بن عبد الله بن معمر العذري القضاعي، ينظر: ديوان جميل بثينة: 5.
(4) ينظر: ديوانه: 99.
(5) ثابت بن عيدي بن عمرو بن سواد بن ظفر وهو كعب بن الخزرج بن عمرو، ينظر: معجم الشعراء: 321/1.
(6) ديوان قيس بن الخطيم: 55.
(7) ينظر: المفصل: 137/5، 138.
(8) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: 18، 45، 6، 88، 21، 155، 160، 164، 205، 215، الحارث بن عُبَاد، ديوانه.
(9) ديوانه: 161، والبيت من البحر البسيط.

حبَّـــذا إذ يُقـــالُ للركـــبِ ســـيرُوا ** وارْفَعُـــوهُنَّ يعتلـــين الثَّقـــيلَا[1]

نرى أنّ الحارث بن عُبَاد في هذا البيت قد عَدل عن الأصل من خلال قوله: (حبَّذا إذ يُقالُ)، حيث وقع الخبر مقدمًا جوازًا في صيغة الجملة الفعلية (حبذّا)، وحذف المبتدأ؛ لأنّه مفهومٌ من السياق، فالتقدير: حبذا الأمرُ، أو الشأنُ، وهذا عليه فريق من أهل اللغة غير قليل، إذ يعبرون عن (حبذا) جملة خبر مقدم[2].

ويعدُ ذلك مخالفًا للأصل؛ إذ الأصل أن يكون الخبر متأخرًا عن المبتدأ، وتقديره في المعنى هنا؛ لأنّ المبتدأ محذوف.

ولكن الشاعر عَدل عن ذلك الأصل من أجل المحافظة على وزن البيت، بالإضافة إلى التنبيه على المعنى بتخصيصه، كأنّ يتقدم الخبر على المبتدأ كما حدث؛ إذ لا يستقيم الكلام، ولا يقع الإفهام بعكسه.

وأيضًا قوله:

قرّبـــا مربـــطَ النَّعامَـــةِ مِنّـــي ** لبُجَـــيْرٍ فِـــدَاهُ عمّـــي وخـــالي[3]

الشاهد في هذا البيت قول الحارث بن عُبَاد: (لبُجَيْرٍ فِدَاهُ)، إذ عدل هنا عن الأصل بتقديم الخبر شبه الجملة (لبجير) وجوبًا على المبتدأ (فداه)، إذ اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر وهو (الهاء)؛ والأصل ألا يتقدم الخبر على المبتدأ فيقول: (فدا بجير عمّي وخالي).

وجاء هذا العدول عن الأصل من خلال تقديم الخبر شبه الجملة (الجارّ والمجرور) على المبتدأ لأجل المحافظة على وزن البيت من الانكاس وضبطه.

2) العدول عن الأصل بوقوع المبتدأ نكرة[4]:

لـــهُ زجـــلٌ فـــي حافتيـــهِ ورجَّـــةٌ ** كصـــوتِ طُبُـــولٍ جُوِّبَـــتْ بـــالنَّو اقيسِ[5]

في البيت السابق عَدل الحارث بن عُبَاد عن الأصل في قوله: (لهُ زجلٌ)، إذ اختل نظام الجملة الاسمية المعروف بتقديم المسند إليه وتأخير المسند، فالشاعر هنا قدم الخبر شبه الجملة (لهُ) على المبتدأ (زجلٌ)، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر فيقول: (زجلٌ له) ولكن ذلك لا يستقيم؛ لأنّ من حالات وجوب تقديم الخبر على المبتدأ استقامة المعنى والإفهام بأن يتقدم الخبر إذا كان شبه جملة والمبتدأ نكرة ليس لها مسوغ للتقدم؛ فوجب تأخير المبتدأ عن مبتدئه، كما ذكرت سابقًا في العدول عن الأصل في الجملة الاسمية.

وجاء هذا العدول عن الأصل من خلال تقديم الخبر الذي جاء شبه جملة على المبتدأ؛ لأجل إبراز الخبر وإظهاره، بالإضافة إلى تقوية المعنى في ذهن المتلقي وتأكيده.

---

(1) ديوان الحارث بن عُبَاد: 215، والبيت من البحر الخفيف.

(2) ينظر: شرح اللمع في النحو: 127.

(3) ديوان الحارث بن عُبَاد: 205، والبيت من البحر الخفيف.

(4) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: 45، 6، 18، 160، 164، 187.

(5) ديوان الحارث بن عُبَاد: 185، والبيت من البحر الطويل.

ومثله أيضًا قوله:

مـــا غـــزالٌ يرعـــى الريـــاضَ ويحنـــو ** نحـــــو خِشْـــــفٍ إذا أراد مَقـــــيلًا[1]

ففي هذا البيت نجد أنّ الجاهلي الحارث بن عُبَاد قد عَدل عن الأصل المطّرد من خلال قوله: (ما غزالٌ يرعى الرياضَ ويحنو)، إذ جاء المبتدأ نكرة بمسوغ وهو مجيئه بعد نفي، وهذا من المواضع والمسوغات التي يأتي فيها المبتدأ نكرة؛ ولذلك مسوغات كثيرة كلها تقع تحت معنى صحة الإسناد إليه؛ لأنّ الأصل في المبتدأ أن يسند إليه معنى الخبر، ولا يكون ذلك إلّا في المعارف، فلما جاء مسوغ للتخصيص - وهو قريب من التعريف - جاز الابتداء بها[2].

والأصل في ذلك أن يأتي المبتدأ معرفة بأي نوع من أنواع المعارف وهي: (العلم، والضمير، والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، والمعرف بـ(ال)، وما أضيف إلى ذلك[3].

ولعل الشاعر أراد من ذلك العدول قوة التعبير، والمحافظة على الوزن العروضي للقصيدة الذي يستطيع القارئ من خلاله تذوق البيت الشعري وفهم معناه.

ومثله قول الحارث بن عُبَاد:

علـــيهنَّ مـــن أبنـــاءِ بكـــربـــن وائـــلٍ ** مرازبـــــةٌ فـــي البـــازخِ المتقـــاعِس[4]

في البيت السابق عَدل شاعرنا الحارث بن عُبَاد عن الأصل في قوله: (عليهنَّ من أبناءِ بكر بن وائلٍ)، إذ اختل نظام الجملة الاسمية المعروف بتقديم المسند إليه وتأخير المسند، إلّا أنّ الشاعر هنا قدَّم الخبر شبه الجملة (عليهنَّ) على المبتدأ (مرازبةٌ)، وهذا العدول جاء خلافًا للأصل؛ إذ الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر فيقول: (مرازبةٌ عليهنَّ من أبناءِ بكر بن وائلٍ) ولكن ذلك لا يستقيم؛ لأنّ من حالات وجوب تقديم الخبر على المبتدأ استقامة المعنى والافهام بأن يتقدم الخبر إذا كان شبه جملة والمبتدأ نكرة ليس لها مسوغ للتقدم.

ولعل السبب الذي دفعه إلى تقديم المسند على المسند إليه في البيت السابق؛ هو الاهتمام والعناية بالخبر، ولا تبدأ الجملة الاسمية بمبتدأ نكرة من غير مسوغ، بالإضافة إلى المحافظة على الوزن العروضي والإيقاع الصوتي للقصيدة؛ حتى يتسنى للقارئ تذوق الأبيات وفهم معانيها.

3) العدول عن الأصل بوقوع الخبر اسمًا من أسماء الاستفهام:

وقَفْـتُ بهـا أرجـو الجَـوابَ فلـم تُجِـبْ ** وكيـف جَـوابُ الدَّارسـات الخـوارِسِ[5]

الشاهد في هذا البيت قول الحارث: (وكيف جَوابُ)، إذ عدل الشاعر هنا عن الأصل بتقديم الخبر اسم الاستفهام (كيف؟) وهي تسأل عن الحال، ولا يكون في الجواب إلّا خبرًا عن مبتدأ وهو (جوابُ)، وهذا

(1) ديوان الحارث بن عُبَاد: 215، والبيت من البحر الخفيف.
(2) ينظر: نتائج الفكر في النحو: 315.
(3) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 125/1.
(4) ديوان: الحارث بن عُبَاد: 187، والبيت من البحر الطويل.
(5) ينظر: ديوانه: 185، والبيت من البحر الطويل.

خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن يكون في الجواب عن اسم الاستفهام خبرًا يصح التصديق فيه والتكذيب، وليس استفهامًا يطلب فيه التصور.

ولكن حينما جاء الخبر اسم استفهام وجب تقديمه؛ لأنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة دائمًا، وجاء هذا العدول عن الأصل لأجل إبراز الخبر وإظهاره، بالإضافة إلى تقوية المعنى في ذهن السامع.

4) العدول عن الأصل بالاستغناء عن إحدى التاءين من الفعل المضارع:

وتعـــاطى أهـــل النُّهـــى فتـــراهم ** عنـــد جِـــدِّ الأمـــور كـــالأعزال[1]

الشاهد في هذا البيت قول شاعرنا الحارث بن عُبَاد: (وتعاطى أهل النُّهى)، إذ عدل الشاعر هنا عن الأصل بحذف تاء (تعاطى) الأولى وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن يقول: (تتعاطى) أي: الحرب التي يتحدث عنها وعن مساوئها وضررها على المنتصر والمهزوم، وقصده تتعاطى هذه الحرب من كان يزعم قوة فتجعله مهزومًا ضعيفًا لا يقدر على شيء. وهذا العدول جاء في جملة فعلية، بتحويل الفعل فيها من صورة إلى أخرى لا تفترق في المعنى، ولكنها مختلفة في الصورة مراعاة لخفة الكلام والوزن.

ولعل الحارث أراد من ذلك العدول هو تخفيف الكلمة بحذف إحدى التاءين مراعاةً للوزن والقافية في قصيدته، بالإضافة إلى المحافظة على الإيقاع الصوتي والشعري للقصيدة.

5) العدول عن الأصل بتضعيف عين الفعل الماضي:

فلـــو قتَّلـــت تغلـــبَ فـــي بجُيـــرٍ ** لكـــانوا فيـــه كالشـــيء الحقيـــر[2]

الشاهد في هذا البيت قول الحكيم الجاهلي الحارث بن عُبَاد: (فلو قتَّلت تغلبَ)، إذ عدل الشاعر هنا عن الأصل بإدغام (قتَّلت) وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن يقول: (قتلت) من غير تثقيل التاء الأولى من كلمة: قتلت. وهذا العدول جاء في جملة فعلية، بتحويل الفعل فيها من صورة إلى أخرى، وهو لا يغير من صورة الجملة ولا من ترتيباتها داخل السياق شيئًا.

وجاء هذا العدول طلبًا لاستقامة الوزن، أو إرادة المبالغة والتكثير في الفعل؛ لإظهار القوة في القتل فيهم وتكثير ذلك فخرًا عليهم وإذلالًا لهم، والتقليل من شأنهم.

العدول عن الأصل غير المطَّرد

1) العدول في صرف الممنوع ومنع المنصرف[3]:

يـــا وَيْـــلَ أمِّكـــمُ مِـــنْ جَمْـــعِ ســـادَتِنَا ** كتائبًـــا كالرُّبـــا والقطـــرُ ينْســـكِبُ[4]

(1) ينظر: ديوانه: 198، والبيت من البحر الخفيف.

(2) ديوان الحارث بن عُبَاد: 178، والبيت من البحر الوافر.

(3) تكـررت هـذه الظـاهرة في الأبيـات: 17، 3، 5، 18، 8، 11، 12، 11، 22، 13، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 43، 44، 58، 60، 80، 26، 36، 12، 22، 27، 7، ص: 155، 167، 170، 173، 177، 177، 177، 185، 188، 193، 196، 196، 196، 196، 196، 196، 196، 196، 198، 199، 201، 201، 204، 216، 218، 226، 228، 229، 236.

(4) ديوان الحارث بن عُبَاد: 150، والبيت من البحر البسيط.

الشاهد في البيت السابق قول شاعرنا الحارث بن عُبَاد: (كتائبًا)، إذ عَدل الشاعر هنا عن الأصل بصرف (كتائبًا)، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن تكون ممنوعة من الصرف؛ لأنّها جاءت على صيغة منتهى الجموع (فعائل)، فيقول: (كتائبَ) بجعلها ممنوعة من الصرف كما نصت على ذلك القاعدة النحوية.

لكن الشاعر هنا صرفها للضرورة الشعرية؛ كي يستقيم الوزن العروضي للقصيدة، فضلًا عن عدم إحداث خلل في معنى البيت، قال ابن عصفور: "وصرفُ ما لا ينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى"، وقال: "صرف مالا ينصرف في الكلام إنّما هو لغة لبعض العرب"[1].

فالضرورة الشعرية: هي ترخُّصٌ أعطي للشعراء دون الناثرين لمخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة، وذلك من أجل استقامة الوزن، وجمال الصورة الشعرية[2].

فحينها يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، بشرط أن يضطر إلى ذلك، ولا يجد منه بدًّا، وأن يكون في ذلك ردُّ فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز[3].

ومثله أيضًا قول الحارث بن عُبَاد:

و أيقنـــــوا أنّ شَـــــيْبَانًا وإخـــــوتهُم ** قيسًـا وذُهـلًا وتـيم الـلات قـدْ رصـدُوا[4]

نرى أنّ شاعرنا الحارث بن عُبَاد قد عَدل عن الأصل في قوله: (شَيْبَانًا)، إذ جاء بها مصروفة، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن تكون ممنوعة من الصرف؛ للعلمية وزياد الألف والنون، فيقول: (شَيْبَانَ) بجعلها ممنوعة من الصرف كما نصت على ذلك القاعدة النحوية.

لكن الحارث بن عُبَاد اضطر إلى ذلك العدول من أجل؛ استقامة الوزن والمحافظة على الإيقاع الصوتي للقصيدة، وهذا من قبيل الضرورة الشعرية التي تجيز للشاعر دون غيره الخروج عن القاعدة المألوفة إلى غيرها؛ كي يستقيم المعنى، ويكون واضحًا لدى المتلقي.

أما منع المنصرف فمثاله قوله:

وســـوف يـــرى منصـــورُمنّـــا عجائبًـــا ** يعـــدِّدُ ذِكْـــرِي فـــي جميـــع المحاضـــرِ[5]

إذ إنّ الفحل الحارث بن عُبَاد في الشطر الأول من البيت السابق قد عَدل عن الأصل من خلال قوله: (منصورُ)؛ إذ الأصل فيه أن يكون منصرفًا، لكنه هنا منعه من الصرف، فالأصل أن يقول: (منصورٌ)، ولربّما كان ذلك العدول كما ذكرت سابقًا مرتبطًا بالضرورة الشعرية، بالإضافة إلى المحافظة على وزن البيت وضبطه.

ومثله أيضًا قول شاعرنا الجاهلي:

---

(1) ضرائر الشعر: 24.
(2) ينظر: في علم العروض والقافية وفنون الشعر الفصيحة: 122.
(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 549/2.
(4) ديوان الحارث بن عُبَاد: 154، والبيت من البحر البسيط.
(5) ديوان الحارث بن عُبَاد: 163، والبيت من البحر الطويل.

فـــأبى مهلهـــلُ فاســـتبيحَ قـــرارهُ ** قَسْـــرًا بكُـــلِّ أخـــي لقـــا وطعـــان[1]

الشاهد في قول الحكيم الحارث بن عُبَاد في الشطر الأول من البيت السابق هو قوله: (مهلهلُ)؛ إذ الأصل فيه أن يكون منصرفًا، لكنه هنا منعه من الصرف، فالأصل أن يقول: (مهلهلٌ).

ولعل السبب الذي دفع الحارث لذلك العدول؛ الضرورة الشعرية التي تجيز للشاعر ما لا يجوز لغيره من الخروج عن المألوف في قواعد اللغة، بالإضافة إلى المحافظة على وزن القصيدة من الانكسار.

2) العدول في قصر الممدود ومدّ المقصور[2]:

قرِبـــا مـــربط النّعامـــة مـــنِّي ** كُـــلّ شَقْـــرا أو أشْقَـــرٍ ذيّـــال[3]

الشاهد في البيت السابق قول الشاعر الحارث بن عُبَاد: (شقرا) إذ عَدل الشاعر هنا عن الأصل، وذلك من خلال قصر الممدود في (شقرا)، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن يقول: (شقراء) ممدودة، جاء في اللسان قولهم: على أَطْرقا باليات الخيام، حيث وردت كلمة (أطْرِقا) على وزن (أفْعِلا)، وكانت مقصورة خلافًا للأصل؛ إذ الأصل فيها أن تكون ممدودة (أطْرِقاء)؛ لأنّها جمع (طريق)[4].

وجاء هذا العدول عن الأصل من خلال قصر الممدود في (شقرا)؛ من أجل المحافظة على الوزن العروضي والضرورة الشعرية بالإضافة إلى التخفيف، وأنّه لغة بعض العرب، قال ابن السّرّاج: "مما يستحسن للشاعر إذا اضطر أن يحذفه: قصر الممدود لأنّ المدّ زيادة، فإذا اضطر الشاعر فقصر فقد رد الكلام إلى أصله"[5].

3) العدول عن همزة القطع إلى همزة الوصل والعكس[6]:

إنْ لَـمْ اشْـفِ النُّفـوسَ مـن تغلِـبَ الغـدْر ** بيـــــومٍ يُـــــذّلُ بُـــــزلَ الجِمـــــالِ[7]

عدل الحارث بن عُبَاد هنا عن الأصل، إذ جعل همزة القطع في (اشفِ) همزة وصل، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن تكون همزة قطع (همزة المضارعة) (أشف). وهذا كثير في لغة العرب، وبه قرأ ورش ويسمى: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

قال ابن الجزري: "باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها: وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد

---

(1) ينظر: ديوانه: 236، والبيت من البحر الكامل.

(2) تكررت هذه الظاهرة في البيتين: 58، 60، ص: 201، 201.

(3) ديوان الحارث بن عُبَاد: 201، والبيت من البحر الخفيف.

(4) ينظر: لسان العرب: 224/10.

(5) الأصول في النحو: 447/3.

(6) تكررت هذه الظاهرة في الأبيات: 4، 1، 49، 51، 3، ص: 166، 181، 200، 200، 232.

(7) ديوان الحارث بن عُبَاد: 195، والبيت من البحر الخفيف.

ISSN: 2707- 8655
EISSN:2707-8663

لغة لبعض العرب، اختص بروايته ورش بشرط أن يكون آخر كلمة، وأن يكون غير حرف مدّ، وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى"[1]، نحو: (مِنَ إلَهٍ)، و (مِنِ إسْتَبْرَقٍ).

جاء هذا العدول عن الأصل من خلال وصل همزة (اشفِ)، وذلك من أجل التخفيف والمحافظة على الوزن العروضي فاضطرَّ إلى الضرورة الشعرية.

ومثله في تلك الظاهرة قول الحارث بن عُبَاد:

وتـــرى النَّـــاسَ ينظـــرون جميعًـــا ** ليـــس فيهـــم لـــذاك مـــن إحتيـــالِ[2]

الشاهد في البيت السابق قول شاعرنا: (إحتيالِ)، إذ جعل الهمزة في تلك الكلمة همزة قطع، وهذا خلافٌ للأصل؛ إذ الأصل أن تكون همزة وصل فتكتب هكذا: (احتيال)؛ لأنّها مصدر الفعل الخماسي.

وجاء هذا العدول عن الأصل من خلال قطع همزة (إحتيال)، وذلك من أجل المحافظة على الوزن العروضي والضرورة الشعرية التي تجيز للشاعر دون غيره الخروج عن قواعد اللغة المألوفة وقد ذُكِر ذلك سابقًا[3].

وقد ورد ذلك العدول من قطع همزة الوصل في الشعر كثيرًا، كما في قول الشاعر[4]:

يـــا نفـــسُ صـــبرًا كـــلُّ حـــيٍّ لاقِـــي ** وكـــلُّ إثنـــينِ إلـــى افتـــراقِ[5]

الشاهد في البيت السابق: (إثنين)، إذ جاءت الهمزة هنا همزة قطع، وهو خلاف للأصل؛ إذ الأصل أن تكون همزة وصل، ولكن جاء ذلك العدول من أجل الضرورة الشعرية.

خاتمة:

توصّلتُ في نهاية هذه المسيرة البحثية الماتعة، إلى عدة نتائج كانت خلاصة تلك الدراسة، وثمرة ما جنيته بعد تلك الخطوات والمراحل التي مررت بها من بداية البحث إلى نهايته، ويمكن تلّخيصها فيما يأتي:

(1) ظهر مصطلح العدول عن الأصل في التراث العربي القديم، وبتسميات مختلفة تحمل المفهوم نفسه، منها: الانزياح والانحراف والترخّص والعوارض وغيرها، حيث كان الهدف من ذلك رصد الظواهر الخارجة عن المألوف والمعتاد في اللغة.

(2) كان العدول عن الأصل بصُوَرِهِ المتعدِّدة ملكةً لدى الحارث بن عُبَاد لجأ إليها عن قصدٍ مع أنّ المشاعر والأحاسيس تأتي عفوَ الخاطر دون تحضير مسبق؛ مما يؤكد لنا أنّ شاعرنا كان مبدعًا قادرًا على التأثير في المتلقي ولفت انتباهه.

---

(1) النشر في القراءات العشر: 408/1.

(2) ديوان الحارث بن عُبَاد: 191، والبيت من البحر الخفيف.

(3) ينظر: في علم العروض والقافية وفنون الشعر الفصيحة: 122.

(4) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، أبو فراس، ينظر: معجم الشعراء العرب: 762/1.

(5) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 184/4.

(3) أنّ الشاعر الجاهلي الحارث بن عُبَاد بلُغته الفصحى قد فتح مجالًا خصبًا للنحويين، يستنبطون منه قواعدهم وأحكامهم، وقد ظهر ذلك جليًّا من خلال دراستنا لظواهر العدول عن الأصل في شعره.

(4) **ظواهر العدول عن الأصل في القاعدة في شعر الحارث بن عُبَاد، ذُكِرت على النحو الآتي:**

1) برزت ظاهرة العدول عن الأصل المطّرد في سبعةَ عشرَ موضعا.

2) برزت ظاهرة العدول عن الأصل غير المطّرد في اثنين وأربعين موضعا.

وأخيرًا: في نهاية هذا البحث يوصي الباحث بدراسة العدول عن الأصل بشكلٍ أكبرَ، وأكثرَ عمقًا من خلال الأعمال الشعرية القديمة والحديثة. وإحياء التراث العربي القديم الذي أثبت من خلال هذا العدول مقدرته على مواكبة الدراسات الحديثة.

المصادر:

أولاً: المراجع العربية:

ابن الأثير، نصر الله بن محمد ضياء الدين (ت637هـ)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: أحمد الحوفي وبدوي بطانة، دار مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، (د ت).

الأحمد، أحمد سليمان، **الشعر الحديث بين التقليد والتجديد**، الدار العربية للكتاب، مصر، القاهرة، 1983م، (د ت).

الأخطل، غياث بن غوث بن طارق (ت710م)، **ديوان الأخطل**، تحقيق: مهدي محمد ناصر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1414هـ - 1994م.

الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري (ت215هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ - 1990م.

الأخيلية، ليلى بنت عبد الله بن الرحالة، **ديوان ليلى الأخيلية**، تحقيق: خليل إبراهيم العطية وجليل العطية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، (د ت).

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (ت905هـ)، **التصريح على التوضيح**، تحقيق: أحمد السيد أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م.

الاستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي (ت686هـ)، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1395هـ - 1975م.

الأسدي، الكميت بن زيد بن الأخنس (ت126هـ)، **ديوان الكميت**، تحقيق الدكتور: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000م.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (ت900هـ)، **شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.

الأصبحي، مالك بن أنس بن عامر (ت179هـ)، **موطأ الإمام مالك**، صححه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار

إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ - 1985م.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد (ت356هـ)، **الأغاني**، تحقيق: سمير جابر، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1935م.

الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت216هـ)، **الأصمعيات**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط7، 1993م.

الألوسي، محمود بن عبد الله شهاب الدين (ت1270هـ)، **روح المعاني**، تحقيق: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.

الألوسي، محمود شكري (ت1342هـ)، **بلوغ الإرب في معرفة أحوال العرب**، تحقيق: محمد بهجة الأثري، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م.

الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، تحقيق: محمد بهجة الأزدي، المكتبة العربية، القاهرة، ط1، 1341هـ.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين (ت577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، (د ت).

ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد (ت328هـ)، **الأضداد**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1407هـ - 1987م.

المذكر والمؤنث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1401هـ - 1981م.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، **المبدع في التصريف**، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، دار العروبة، الكويت، ط1، 1402هـ - 1982م.

تفسير البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ - 1998م.

بابي، عزيزة فوال، **معجم الشعراء الجاهليين**، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

الباتلي، أحمد بن عبد الله، **الأحاديث والآثار الواردة في فضل اللغة العربية**، كنوز إشبيليا، الرياض، 2006م، (د ت).

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت256هـ)، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، (د ت).

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر الليثي المعروف بالجاحظ (ت255هـ)، **الحيوان**، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، لبنان، بيروت، ط2، 1416هـ - 1996م.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ)، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر،

مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1413هـ - 1992م.
حسان، تمام، **البيان في روائع القرآن**، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1413هـ - 1993م.
ثالثًا: الرسائل العلمية:
أنيس، تامر عبد الحميد محيي الدين، **الاستصحاب في النحو العربي**، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، 1421هـ - 2001م.
الجرو، أرواح عبد الرحيم، **عوارض التركيب في الأصمعيات، دراسة نحوية وصفية تطبيقية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، عمادة الدراسات العليا، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 1435هـ - 2014م.
الحدابي، سعاد عبد الملك، **الالتفات في القرآن الكريم**، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء للدراسات العليا والبحث العلمي، 2001م.
الحمادي، جلال عبد الله محمد سيف، **العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم. دراسة دلالية**، رسالة ماجستير، جامعة تعز، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 1428هـ - 2007م.
جبارة، أمل باقر عبد المحسن، **قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، 1429هـ - 2008م.
جرادات، عمّار جابر عبد الرحيم، **ظاهرة العدول في شعر عنترة. دراسة أسلوبية**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2015م.
أبو زيادة، ميس خليل محمد، **ظاهرتا الاختيار والعدول في شعر الخنساء. دراسة أسلوبية**، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها، 2016م.
عبد السلام، محمد إبراهيم، **ظاهرة العدول في اللغة العربية**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة، 1410هـ - 1989م.
عطار، نجلاء محمد نور، **العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع اللغة، م1، 1415هـ - 1994م.
فضة، فاطمة حسن عبد الرحيم، **ظاهرة رفض الأصل في الدراسات النحوية**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، قسم الدراسات العليا، فرع النحو، 1415هـ.
مرواح، عبدالحفيظ، **ظاهرة العدول في البلاغة العربية. مقاربة أسلوبية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغة، 1427هـ - 2006م.